The Permanent Mission
of the Kingdom of Morocco
to the United Nations

البعثة الدائمة
للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة السيد العربي ثابت،
الكاتب العام لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
خلال الدورة 48 للجنة السكان والتنمية
نيويورك، 13-17 أبريل 2014

السيدة الرئيسة أصحاب السعادة،
حضرات السيدات والسادة،

أود في مستهل كلمتي أن أعرب عن اعتزاز وفد المملكة المغربية بالمشاركة في الدورة 48 للجنة السكان والتنمية، كما أهنئ الجميع على التنظيم الجيد لهذه الدورة التي تشكل بالنسبة لنا محطة رئيسية لإبراز الاهتمام المتميز الذي توليه المملكة المغربية لإدماج قضايا السكان في التنمية.

وتأتي هذه الدورة في سياق يتميز بتواصل المفاوضات حول اعتماد البرنامج الجديد للتنمية المستدامة، والذي سيلعب بدون شك دورا أساسيا في نوعية السياسات التنموية التي سيتم اعتمادها على المستوى الوطني خلال السنوات ال 15 المقبلة.

كما تأتي بعيد الإستعراض الشامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والدورة الاستثنائية التي انعقدت في 22 شتنبر 2014، خلال الدورة 69 للجمعية العامة، والتي جددت الالتزام السياسي على أعلى مستوى من أجل التحقيق الكامل لأهداف مؤتمر القاهرة، وإدماجها في أجندة التنمية لما بعد 2015 .

وتستغل المملكة المغربية حضورها في هذه الدورة لتؤكد دعمها لمجهودات المجتمع الدولي الرامية إلى الحفاظ على النتائج التي تحققت في إطار تنفيذ برنامج عمل القاهرة، ورفع التحديات المطروحة منذ عام 1994 للمساعدة في تحقيق تنمية دامجة وشاملة، تضع في صلب اهتماماتها العنصر البشري في مجتمع مزدهر يرنو نحو المستقبل.

السيدة الرئيسة؛

لقد انخرطت المملكة المغربية في مسارات واسعة للإصلاحات التشريعية والقانونية وأطلقت عدة أوراش للتنمية البشرية والبناء الديمقراطي وتعزيز ضمان الحقوق والحريات الأساسية، تصب بعضها بشكل مباشر في تحقيق وإعمال خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

فعلى صعيد البناء الديمقراطي وتعزيز دولة القانون، عرفت المملكة إصلاحات جريئة مبنية على إدماج المقاربة الحقوقية، وفي كل المجالات، تميزت باعتماد الدستور الجديد لسنة 2011، وفتح ورش إصلاح منظومة العدالة، وقبل ذلك قوانين الأسرة والجنسية والشغل، بالإضافة إلى اعتماد الجهوية المتقدمة. كما تميزت هذه الإصلاحات بإنشاء هيئات ومؤسسات للحكامة الجيدة في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان، تتمثل أهم اختصاصاتها في تعزيز وحماية الحقوق والحريات والنهوض بالديمقراطية التشاركية، وإدماج المجتمع المدني كشريك وفاعل في تنفيذ السياسات العمومية وتتبعها وتقييمها (الفصل 12 من الدستور.)

ويأتي على رأس الأوراش التنموية التي باشرتها المملكة المغربية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس سنة 2005 وفق منهج تضامني يروم محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، إذ تم القضاء شبه التام على الفقر المدقع والجوع في المغرب منذ بداية سنة 2000. كما تم إحداث صندوق التكافل العائلي لفائدة المرأة المطلقة المعوزة والأطفال المحضونين وصندوق دعم التماسك الاجتماعي وصندوق دعم الأرامل موجه لتعزيز التماسك والتضامن الاجتماعي للفئات التي تعيش في وضعية الهشاشة يشمل على الخصوص تقديم المساعدة الطبية والدعم غير المباشر للأشخاص في وضعية اعاقة والتكفل برعاية الأيتام.

كما تم تعميم التعليم تقريبا حيث بلغ المعدل الصافي لتمدرس الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 6 و11 سنة 97٪ سنة 2012 كما تم تقليص التفاوتات بين الجنسين في جميع مستويات التعليم، إذ سجل مؤشر المناصفة في التعليم الابتدائي 91٪ في 2012-2011؛

وحقق المغرب تقدما في المجال الصحي، خاصة الولوج العام لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، إذ ازداد انتشار وسائل منع الحمل بنسبة هامة، وتمكن من التحكم في عدد من المشاكل الصحية، خصوصا وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة والتي انخفضت على التوالي بحوالي 60٪ و66٪ خلال عشرين سنة. كما أن حالات الملاريا وفقدان المناعة المكتسبة (SIDA) تبقى في مستويات منخفضة نسبيا. بالإضافة إلى تعميم نظام المساعدة الطبية (راميد)،الذي مكن من استفادة فئات واسعة من المواطنات والمواطنين مجانا من مجموعة من العلاجات داخل المؤسسات الصحية. ويبقى التحدي المطروح بالنسبة للمغرب في هذا المجال تعميم ولوج خدمات الصحة الإنجابية لجميع الفئات خاصة الشباب.

وموازاة مع برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، شرع المغرب في أجرأة استراتيجية خاصة بصحة الشباب المراهقين من أجل الاستجابة الملائمة لحاجيات هذه الفئة العمرية في مجالات الإعلام والخدمات الصحية وكذا الوقاية من الأمراض المتنقلة جنسيا والعنف المبني على النوع والتكفل بضحايا هذه المخاطر.

ولتحقيق المساواة بين الجنسين اطلق المغرب الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" كإطار لتحقيق التقائية مختلف المبادرات المتخذة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وإدماج حقوق النساء في السياسات العمومية وبرامج التنمية، كما تعتبر أداة لترجمة الالتزامات الحكومية المعبر عنها في البرنامج الحكومي للفترة الممتدة مابين 2012-2016.

كما اعتمد المغرب لمحاربة ظاهرة العنف ضد النساء نهجا زاوج فيه بين تحيين الترسانة القانونية والتدابير الوقائية والحمائية وتلك المرتبطة بالرصد والتتبع والتكفل المندمج بالنساء الضحايا بإحداث المرصد الوطني للعنف ضد السناء والمرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في الاعلام. وفي مجال التمكين الاقتصادي للنساء، تم دعم المقاولة النسائية بإنشاء صندوق تشجيع الأبناك لدعم المقاولة وإطلاق برامج لتطوير التعاونيات وخلق الأنشطة المدرة للدخل. كما عمل المغرب على ضمان ولوج النساء إلى الأراضي والملكية. وتبذل المملكة المغربية مجهودات مهمة لتحقيق مشاركة وازنة للنساء في مراكز اتخاذ القرار السياسي والإداري، وذلك من خلال اعتماد مجموعة من التدابير التشريعية والتحفيزية، كنظام الحصيص واعتماد اللوائح الاضافية وتقديم تحفيزات مالية للأحزاب واحداث صندوق للرفع من تمثيلية النساء .

كما اعتمد المغرب ميزانية مستجيبة للنوع كرست مأسسة التدبير المرتكز على الأداء والمراعي للنوع الاجتماعي. كما تم تأسيس مركز التميز في ميزانية النوع الاجتماعي، ومرصد النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية.

وبخصوص قضايا الهجرة، تشكل المبادرة الملكية الأخيرة لفائدة المهاجرين تأكيدا وامتدادا طبيعيا للمسار الديمقراطي للمملكة يتمتع فيها الجميع، نساء ورجالا، مغاربة أو أجانب، بالحرية، وتكافؤ الفرص، والاحترام، والكرامة، والعدالة. هذا ويعمل المغرب حاليا على تأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي في مجالات الهجرة واللجوء ومكافحة الاتجار بالبشر من خلال إعداد مشاريع قوانين متعلقة بالمجالات الثلاث.

كما خطا المغرب خطوات مهمة أيضا في مجال إنتاج البيانات والدراسات والبحوث لضمان مساعدة صانعي القرار على وضع وتتبع وتقييم السياسات وتنفيذ الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق المزيد من التنمية البشرية.

كما حرصت المملكة المغربية، في سياق التعاون بين بلدان الجنوب، على تقاسم الخبرات وتبادل التجارب، ودعم اعتماد مثل هذه البرامج في بلدان أخرى، وخاصة في قارتنا الإفريقية.

حضرات السيدات والسادة

لقد تم تسجيل هذه الإنجازات في سياق انتقال ديمغرافي متقدم أحدث متطلبات جديدة في مجال النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والبيئي... وواكب هذه التطورات عموما ظهور احتياجات مادية وثقافية جديدة في مجتمعنا، حيث تجسدت في تزايد مضطرد لفئات اجتماعية جديدة، لاسيما الأشخاص المسنين والشباب. وفي هذا الصدد يعمل،

المغرب على تثمين الفرص التي يتيحها انخراطه في انتقال ديمغرافي متقدم، خصوصا، تشجيع المؤهلات الهامة التي يجسدها اليوم ولفترة طويلة، الوزن الذي يمثله الشباب ضمن الهرم السكاني للمغرب.

ومن المتوقع أن تنتقل نسبة الأشخاص المسنين من 9.6٪ سنة 2014 إلى 24.5٪ سنة 2050. ويقتضي التضامن بين الأجيال توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد، لاسيما وأن 84٪ من الأشخاص المسنين لا يستفيدون من التقاعد و 87٪ لا يتمتعون بتغطية صحية.

لذلك ينبغي أن يكون هدف ضمان تقاعد كريم للساكنة المسنة أولوية في أجندة الأهداف لما بعد سنة 2015 لأن شيخوخة السكان، التي تثقل أصلا النظام الصحي وصناديق التقاعد والرعاية الاجتماعية من شأنها ان ترفع التحدي عاليا بخصوص الحقوق والإمكانيات لذلك ينبغي أن تأخذ الإصلاحات المرتقبة في الأنظمة الوطنية للتقاعد بعين الاعتبار،تعقد وتنوع الإشكالات المرتبطة بالأشخاص المسنين .

وبذلك، فالمغرب عازم في إطار أهداف الألفية للتنمية لما بعد 2015، على تحديد أهداف وطنية للمستقبل تستجيب على الخصوص، لمتطلبات استدامة النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والعيش الكريم للسكان أسراً وأفراداً. من خلال العمل على تحقيق نمو اقتصادي قائم على سياسة اقتصادية حازمة لإحداث تحولات هيكلية لنسيجنا الإنتاجي كفيلة بخلق فرص الشغل والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

كما أننا واعون بضرورة مواصلة الانخراط في أوراش أهداف الألفية للتنمية خصوصا منها ضمان الصحة الإنجابية وحماية حقوق النساء والفتيات والاستثمار في الشباب وإدماج دينامية السكان في تخطيط التنمية مع التركيزعلى تقليص الفوارق والتفاوتات الإجتماعية والاقتصادية والمجالية كمدخل رئيس لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في إطار بناء مغرب عادل ديمقراطي ومستقر في عالم نريده أكثر أمنا وأكثر سلاما.

شكرا على انتباهكم